

جلو يوقف إضراب حاملي الدكتوراه الفرنسية

الدار البيضاء: عادل عرفاوي

ترقيعي لا يضمن حقوقنا المشروعة» مشيرين إلى أن «الوزارة الوصية تواصل رفضها المستمر البت في معادلة شهادتها، باعتبارها أعلى شهادة تخولها الجامعات الفرنسية منذ 1984، بأعلى شهادة تخولها الجامعات المغربية في إطار نظام 117 أكتوبر 1975 الذي وظفنا بموجبه، والذي ما زال ساري المفعول إلى حدود شتنبر 2007، في إطار المرحلة الانتقالية لنظام 19 فبراير 1997».

وخلف التوصل إلى هذا الاتفاق ارياحا في صفوف الطلبة، الذين تزايدت حدة القلق والتوتر في أوساطهم مع اقتراب موعد الامتحانات، بسبب تراكم النروس وانعكاساته السلبية التي قد تفرض اللجوء في الأخير إلى حلول اللحظة الأخيرة» مما جعلهم مهدين بـ «أسوس أبيض».

وكانت الوزارة الوصية ردت على مطالب المضربين من خلال جليل بوعبيد، مدير الموارد البشرية والميزانية يقطع التعليم العالي، الذي قال، في حوار سابق مع «المغربية» إن «الوزارة قدمت حلا جريئا وواقعا ومنصفا، والإساسي فيه أنه قابل للتطبيق» مضيفا أنه «لا يجب أن ننسى أن هناك نظام 1997 الذي قنن ولوح إطار استناد التعليم العالي ويختلف الدرجات، وأنا لا أتصور إدراج شخص في مرتبة علمية بدون اعتماد الشروط التي تؤهلها لبلوغها، منها الحصول على دكتوراه الدولة والباراة».

أنهى الأستاذة الباحثة حاملو الدكتوراه الفرنسية إضرابهم عن الطعام، الذي دام 84 يوما، بمقر النقابة الوطنية للتعليم العالي ببارباط بعد أن أبدى الوزير الأول، إريس جلو، استعدادة للتدخل بهاف التعجيل بحل ملفهم الطالب.

كما تقرر تعليق اعترافهم المفتوح، الذي كان من المنتظر تنفيذه الأسبوع الماضي، بدعوى «تخفيف الضغط حتى لا تتعمل أي جهة بالإضراب لتبرير تضادها في الثوب من معالجة المشكل بما ينسجم ومطالبنا المشروعة» حسب ما جاء في بلاغ للمضربين.

وجاء اتخاذ هذه الخطوة، بوضوح الصبر نفسه، بعد «اللجوء لعدد من الجهات المختصة من خلال رفع رسائل إليها، لئلا رأس السنة الهجرية، ووضع الملف بين أيديها للاطلاع عليها والتدخل لوضع حد ثاساة هذه الفعلة». وذكر البلاغ، الذي حصلت «المغربية» على نسخة منه، أن الأستاذة الباحثة متشبثون بـ «رفض شرط الباراة، الذي كان سببا في نخولنا في الإضراب عن الطعام، مشدين على ضرورة «البت في معادلة شهادتها، وفي ولوح إطار استناد التعليم العالي دون شرط الباراة مع الحفاظ على كامل أقميتنا منذ التوظيف».

وأكد المضربون «استعدادهم لصد كل محاولة من طرف وزارة التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي، لفض أي حل